مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللّغات، المجلد .... العدد ....
بتاريخ ...../...../2020م

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الفساد المالي والإداري في الاقتصاد العراقي الأسباب والمعالجات المقترحة

الدكتور نصيف جاسم علي ألعبادي

جامعة البصرة للنفط والغاز/كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز/ العراق

nasefalebadi@gmail.com

تاريخ الإيداع: ../../2020 م تاريخ التحكيم: ../../2020متاريخ النشر: ../../2020م

الملخص بالعربية:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة أصبحت مستشرية في كل مفاصله وأصبحت تحديا وعائقا كبيرا أمام عملية التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية ، أن عملية الضياع والتبذير في المال العام تولد من خلال سوء إدارة الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق وخاصة في مرحلة العقود التي سبقت مرحلة التغيير السياسي في عام 2003 مما أدى إلى انتشار الفساد حتى أصبح ظاهرة انتشرت مظاهره السيئة، كالرشوة والسرقة والمحسوبية ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الثقة بين الحكومة والشعب ، وخلق فجوة بين القيادات السياسية والإدارية وعامة الناس ، وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وضعف الفاعلية الحكومية وعدم احترام القانون حتى أصبح الفساد صفة سائدة في كل مفاصل الإدارة ، وتفاقم الوضع بعد احتلال العراق 2003 حتى اخذ البعض يصنف من العراق ضمن الدول الأكثر فسادا ، مما اثر بشكل واضح على عملية التنمية ، ومع هذا الوضع السيئ يجب مواجهة هذه الظاهرة باعتبارها تحد كبير ، في هذه المرحلة التي يتطلع أبناء البلد إلى النهوض بالواقع الاقتصادي المتراجع، وهذا الأمر يتطلب إرادة حقيقية صادقة تتبنى وضع إستراتيجية واضحة المعالم لاقتلاع كل الأسباب التي أدت لانتشار الفساد، وانتشال العراق واقتصاده من النفق المظلم الذي يمر خلاله عن طريق وضع الأمور بنصابها وتعزيز مفاهيم الحكم الرشيد ، واستخدام إصلاحات اقتصادية وإدارية واسعة النطاق وتفعيل دور مبدأ الشفافية والمسائلة السياسية ،التي تعد مؤشرات أساسية للحكم الرشيد ، مما يدفع المؤسسات الحكومية إلى الأمام والحد من الفساد ومظاهره ، واستخدام معالجات صارمة تمنع الممارسات الفاسدة والبحث من خلال مباحثه الثلاثة يسلط الضوء على مفهوم الفساد بشكل عام، وفي العراق بشكل خاصمن خلال التطرق لأسبابه و أنواعه ومظاهره ويقدم مقترحات لوضع إستراتيجية للعلاج .

ISSN:**2708–4663 DNNLD :2020–3/1128**

الكلمات المفتاحية

الفساد الاداري والمالي

مشاكل الاقتصاد العراقي

اسباب الفسلد الاداري والمالي في العراق

مظاهر الفساد الاداري والمالي

مقترحات معالجة الفسادالاداري والمالي

Abstract :

The Iraqi economy suffers from a problem that has become rampant in all its joints and has become a challenge and a major impediment to the development processAnd to develop the infrastructure and economic, the process of waste and waste in public money came through the successive political systems to rule Iraq Especially in the decades before the political change in 2003This led to the spread of corruption until it became a phenomenon, and spread its bad manifestations, such as bribery, theft and nepotism, this caused the decline of trust between the government and the people, and the creation of a gap between the political and administrative leaders and the general public, and create a state of political instability, weak government effectiveness, and lack of respect for the law Corruption has become a dominant feature throughout the administration, especially after the 2003 occupation of Iraq.

Even some are classified from Iraq among the most corrupt countries, which clearly affected the development process, and with this bad situation must face this phenomenon as a major challenge At this stage, the people of the country aspire to promote economic realityA clear strategy is being developed to uproot all the causes that led to it, and lift Iraq and its economy out of the dark tunnel through which it passes, by setting the record straight, promoting good governance concepts, and using extensive economic and administrative reforms.

The reduction of corruption and its manifestations, and the use of strict remedies to prevent corrupt practices and research through its three discussions sheds light on the concept of corruption in general, and in Iraq in particular and its causes and types and manifestations and propose a strategy for treatment.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

Keywords

Administrative and financial corruption

The problems of the Iraqi economy

Causes of administrative and financial corruption in Iraq

Manifestations of administrative and financial corruption

Proposals to tackle administrative and financial corruptio

متن البحث:

المقدمة :

حظي موضوع الفساد في العراق باهتمام بالغ من قبل مختلف المؤسسات الرقابية والتشريعية والتنفيذية والأكاديمية خاصة بعد السنوات التي تلت الاحتلال، كما أن هذا الموضوع استحوذ على اهتمام خاص من قبل الاقتصاديين نتيجة للآثار المدمرة له سواء السياسة أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الاقتصادية وإدارة اقتصاد البلد بشكل سيء على وفق ما فرضه سلطات الاحتلال على العراق ، كان لها الدور المباشر في انتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي ، وتعميق المشكلات الاقتصادية ، إذ أدى الفساد إلى زيادة معدلات التضخم بسبب الإدارة الخاطئة، ومنها رفع الدعم الحكومي من المشتقات النفطية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير، وكان ذلك من اجل البدء للانتقال إلى نظام السوق، ومواجهة تهريب النفط ، مما انعكس على الأسعار بشكل عام ومنها السلع الأساسية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفقر والتأثير بشكل مباشر في حياة المجتمع من خلال تراجع مستويات المعيشة ، ورفاهية المجتمع وتراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتراجعت الموارد المخصصة للأعمار والتنمية البشرية وعشوائية الإنفاق الحكومي وانخفاض العوائد الحكومية بسبب غياب القانون، وعدم تطبيق الضوابط الملزمة للحكومة وعدم وضوح التشريعات ذات العلاقة .

وأصبحت بعد الاحتلال 2003 ظواهر الفساد مألوفة كالرشوة والتزوير والتزييف خاصة في دوائر الجباية كالضريبة و الكمارك والموانئ والحدود ودوائر البلدية وعقارات الدولة ، مما أدى إلى تراجع واضح للاستثمار، وانتشار ظواهر سلبية في المجتمع ، كالمخدرات وهجرة الكفاءات وإعطاء الإدارات إلى شخصيات غير مؤهلة ، فضلا على أنها غير نزيهة .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وجراء كل هذا لابد من توافر إرادة حقيقة لمواجهة هذا الخطر، من خلال تضافر الجهود المحلية والدولية لمحاربة الفساد ، واستخدام معايير صحيحة للحد من الفساد وتقليل التبذير بالمال العام ، لكي يتم توجيه الأموال لإعادة أعمار الاقتصاد المتهالك ، ووضع الخطط اللازمة لمنع استفحال ظاهرة الفساد مستقبلا ، وبناء إستراتيجية شاملة تهدف الى الإصلاح والبناء ، وتقوية المؤسسات الحكومية ، واتخاذ تدابير فاعلة تمنع الفساد وتوقف تمدده داخل المؤسسات والدوائر، وتثقيف المجتمع لمحاربة هذه آلافه وعدم التعاطي معها .

مشكلة البحث :

الفساد الإداري والمالي له انعكاسات مدمرة على الاقتصاد والمجتمع ، لذا يتطلب اتخاذ إجراءات جدية وفاعلة للحد منها وتكمن مشكلة البحث في الدور والتأثير السلبي الذي يتركه الفساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق.

هدف البحث :

لكون ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة خطيرة على الاقتصاد، وتعد عقبه أمام التطور والبناء والتنمية الاقتصادية في البلاد، لذلك تعد دراسة تلك الظاهرة أمرا مهما ، من اجل وضع حلول ومعالجات جذرية ، بعد أن يتم تشخيص الأسباب والعوامل التي أدت إلى تفاقمها وهو ما يهدف إليه البحث.

فرضية البحث :

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن السياسات المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة ، وسوء الإدارة وعدم اتخاذ إجراءات فاعلة لتطوير الخدمات، ومعالجة المشاكل الاقتصادية للبلد، أسهمت في انتشار ظاهرة الفساد حتى أصبحت حالة مستشرية في كل مفاصل الإدارة .

ولإثبات فرضية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تم تخصيص المبحث الأول لتوضيح مفاهيم الفساد وأسبابه وأنواعه بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، في حين تم تخصيص المبحث الثاني لشرح آثار الفساد السيئة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، أما المبحث الثالث فتطرق للمعالجات المقترحة لذلك المرض الخطير .

المبحث الأول : الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب و الأنواع

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أولا : مفهوم الفساد الإداري والمالي

اهتم الباحثين على اختلاف اختصاصاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بموضوع الفساد إلا انه لا يوجد تعريف محدد للفساد (corruption) لان المصطلح يشمل معاني متعددة .

يمكن للفساد أن يتواجد في اغلب القطاعات الحكومية والخاصة ، بل في كل جوانب الحياة طالما توجد هناك منافع شخصية وأموال لأنه ظاهرة اجتماعية عالمية وقديمة ، و لا تختص بجانب معين إلا أن الفساد الإداري والمالي والذي يعنيان البحث يقصد بهم كما ورد في معاجم اللغة (فسد ضد صلح) والفساد هو لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي اضمحل وبطل وتلف[1].

وقد ورد في القران الكريم سورة الروم الآية41 ليدل على المعاصي والشرك وما يترتب عليها ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس))

وقد يقصد بالفساد التجبر والطغيان كما في قوله تعالى في سورة القصص الآية 83

((الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا))

ويمكن أن يكون دلاله على العصيان للأوامر الإلهية (وإنما الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا ....)) كما ورد في سورة المائدة الآية 33.

أما عن المعنى الاصطلاحي للفساد فمع تعدد التعريفات إلا أنها تشترك في وصفه بسوء استعمال السلطة العامة ، أو الوظائف العامة والخاصة للكسب الخاص الغير مشروع[2] .

كما يعرفه معجم أكسفورد بأنه (انحراف وتدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة)

أما البنك الدولي يعرفه على انه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)

وتعرف منظمة الشفافية العالمية انه (استغلال السلطة من اجل المنطقة الخاصة)[3]

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أما الباحثين الاقتصاديين يرون الفساد ذو معنى شامل لكل ما يسبب ضياع الفرص البديلة والتبذير و الاسترباح والمنافع دون وجه حق مشروع ، من خلال إساءة استغلال السلطة الممنوحة للأشخاص [4].

إلا أن البحوث القانونية ترى بان الفساد هو الانحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية [5].

أما الباحثين في الأمور الاجتماعية يرون أن الفساد انتهاك لقواعد السلوك الاجتماعي والعرفي والأخلاقي وبما يسبب ضررا للمصلحة العامة والخاصة .

ويرى الباحث أن كل التعريفات الواردة مع اختلافها تتفق بشكل عام ، على أن الفساد هو سوء استغلال للسلطة للحصول على منافع خاصة للفرد أو لمجموعة أفراد .

ثانيا : - مظاهر الفساد في العراق

ينطوي مفهوم الفساد على مظاهر وممارسات عديدة ،منها سياسية واقتصادية وإدارية غير شرعية ،ولا تدخل في مضامين الأخلاق العامة، ومن بين أهم تلك المظاهر السيئة للفساد في العراق نورد التالي .

1 – الاختلاس الأموال العامة .[6]

2- تفشي ظاهرة الرشوة في المؤسسات والدوائر الحكومية بشكل علني .

3 - استغلال المناصب والنفوذ والسلطة للحصول على نسب في المناقصات والمزايدات والعقود بشكل عام .

4 – الابتزاز من خلال إجبار الأشخاص على دفع الأموال بالتهديد والعنف والترهيب .

5 – هدر الأموال العامة ، وعدم المبالاة في إنفاق تلك الأموال في محلها ،بل تنفق للأغراض الشخصية والمصالح الفردية أو الحربية ،والإهمال لكل ما يرتبط بالمال العام .[7]

6 – التهرب من دفع مستحقات الدولة لقاء الخدمات كالضريبة والرسوم وأجور الكهرباء والماء .[8]

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

7 – التجاوز والسيطرة على الأملاك العامة والخاصة وبطرق غير شرعية وقانونية .

8 – انتشار ظاهر الوساطة في كل مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص لانجاز المعاملات والاستحقاقات ومنح العقود والمناقصات والتعيين على أساس العلاقات والرشوة .

9 – تسريب المعلومات التي يؤتمن عليها الموظفين وخيانة الأمانة .

10- تهريب العملة وعمليات غسيل الأموال .[9]

11- التخابر والتجسس لمصلحة البلدان الأخرى .

12 – التهريب للمواد والسلع وعمليات التزييف والتزوير .

13- إصدار قوانين وتعليمات ليس من مصلحة البلد او الشعب مثل إعطاء إعفاءات استيراد السلع او بيع النفط بأسعار مخفضة وفتح الحدود للمسافرين دون رسوم .

14 – إعطاء تنازلات غير مبرره عن أراضي ومصالح عراقية لدول أخرى كالآبار النفطية المشتركة مع الكويت وإيران .[10]

ثالثا :- أنواع الفساد في العراق

تختلف الآراء حول التقسيمات لأنواع الفساد تبعا لنوعية الدراسة ، لكن يمكن بشكل عام يتم تقسيم الفساد في العراق إلى تقسيمات عامة .

1- الفساد الاقتصادي:

يختص هذا النوع من الفساد في الجوانب الاقتصادية ،كالغش التجاري ،وإنتاج السلع بمواصفات رديئة، وعمليات التهريب للعملة وتزويرها، والصفقات المشبوهة ،وتجارة المواد الممنوعة ، والتهرب من الضرائب وغير ذلك

وهي انعكاس لغياب الرقابة والتدقيق وضعف تطبيق القانون مما يؤدي بأصحاب النفوس الضعيفة للسلوك المشين وغير القانوني ، واغلب الحالات تنتج نتيجة افتقار السوق للمنافسة الصرفة، ورصانة الاقتصاد .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

2- الفساد السياسي والإداري :

من مميزات هذا النوع الترابط لان إفرازات العملية السياسية تنعكس على العمل الإداري، فإذا فسدت السياسة فسدت الإدارة ،ويتمثل هذا النوع بسوء استخدام السلطة الحكومية ،وسوء الإدارة بمختلف مفاصلها لتحقيق أهداف أو مكاسب شخصية أو فئوية، ومن أشكاله المحسوبية والابتزاز والرشوة والاحتيال[11].

3- الفساد على مستوى القيادات الإدارية العليا والدنيا :

ويطلق عليه فساد كبير وفساد صغير، الأول تكون في القمة العليا لهرم السلطة ، والثاني يكون في قواعد الهرم ويتم ذلك النوع من خلال تنظيم التشريعات والقوانين بما يخدم مصالح القيادات الإدارية العليا، وهو من اخطر الأنواع في العراق، إما الفساد الصغير في قاعدة الهرم يكون انعكاسا للنوع الأول في مفاصل الإدارة الدنيا ويأخذ أشكالا متعددة كالرشوة لترويج المعاملات غير القانونية ، وتعيين الأقارب ومن أهم المؤسسات التي يعاني من ذلك هي الوزارات الحكومية، والبرلمان ومراكز الشرطة ، والسجون والمحاكم ودوائر التسجيل العقاري والضريبة ودوائر الأحوال المدنية ومديرية الجوازات والمنافذ الحدودية والكمارك والرعاية الاجتماعية ، ويمكن القول ان الفساد بهذا التقسيم يعتمد على حجم الفساد تبعا للموقع الإداري أو المنصب فهناك فساد كبير وسرقات لأموال طائلة ،وان كان عدد الحالات اقل لكنها اكبر من حيث الحجم

والتأثير مقارنة مع العمليات للفساد الصغير التي يكون عددها اكبر وتمارس بشكل يومي [12].

4- الفساد المالي ويمكن أن يقسم هذا النوع إلى :

أ- الفساد في استخدام المال العام

وهذا النوع يقوم به العاملين في القطاع الحكومي من خلال خيانة الأمانة وسرقة الأموال ، أو استخدام الطرق الغير شرعية للحصول على نسبة من هذه الأموال من خلال المساومة عليه، وغالبا ما يكون صفقات كبيرة وموجعه للاقتصاد ، ويتم تهريب الأموال للخارج في اغلب الأحيان

ب – الفساد في استخدام أموال الخاصة للمواطنين

ويتم من خلال الابتزاز والرشوة لانجاز عمل أو انجاز معاملة ، أو لتغيير موقف قانوني كما يحدث في بعض المؤسسات العدلية .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

رابعا : - أسباب الفساد في العراق

تشخيص أهم أسباب الفساد والعوامل التي تساعد عليه من اجل وضع آليات و ضوابط للحد منه أمرا في غاية الأهمية ، وتختلف الآراء حول تحديد أسباب الفساد في العراق، فيرى البعض من المختصين أن هناك أسباب اقتصادية ، منها تحديد الأجور والرواتب والامتيازات بطرق عشوائية غير مدروسة وعدم وجود نظام مكافئات مجزي لتحفيز الموظفين وعدم استخدام مبدأ الثواب والعقاب ، في حين يرى البعض الآخر أن هناك أسباب إدارية وتنظيمية ،مثل عدم وضوح التشريعات والضبابية في الأحكام المالية التي تنظم العمل الإداري والتقاطع القانوني بين السلطات المعنية ،مما يؤدي إلى انتشار الرشوة والتهرب الضريبي و الاختلاس والمحسوبية والوساطة [13].

وهناك آخرين يرون ان أسباب الفساد ترجع إلى الأسباب الاجتماعية كانهيار منظومة القيم للمجتمع، بسبب الصدمات والمشاكل التي يواجهها المجتمع مما يؤدي إلى انتهاك قواعد السلوك والابتعاد عن القيم الأخلاقية وبعض المختصين يرون ان كل هذه الأسباب تجتمع مع بعضها إلا ان أسباب الفساد في العراق تكمن بالأسباب التالية :

1 – النزعات والحروب والدمار الاقتصادي الظالم على العراق

خاض العراق عدة حروب كالحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات ،وكذلك حرب الخليج الأولى والثانية ،والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق ،أدت هذه الحروب إلى تدمير البنى الإرتكازية والى استنزاف قدرات العراق الاقتصادية، فضلا عن الخسائر البشرية فهناك الآلاف من الشهداء والجرحى والمفقودين والأسرى ،هذه العوامل أسهمت بشكل كبير إلى ارتفاع مؤشرات الفقر، وتراجع الأحوال المعيشية للشعب العراقي وعانى الكثير من طبقات المجتمع من الفقر المدقع، ومما زاد الطين بله احتلال العراق ودخول الإرهاب الأراضي العراقية والسيطرة على المحافظات الغربية ،كل تلك الأمور كانت سببا في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي نتيجة العوز والحرمان .

2- ضعف العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة

الفوارق الطبقية التي حدثت بين أفراد المجتمع ، بسبب سوء توزيع الثروة ،اذ حدث تباين في مستويات المعيشة بين السلطة وأفرادها وبين عامة الشعب خلال الحكم السابق لعام 2003، و عندما تم إسقاط الحكومة لم تتخذ إجراءات رادعة للفساد، بل ازدادت الأمور سوءا وهروب

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

شخصيات مسئولة وتهريب ملايين الدولارات إلى خارج العراق ،ويتنعم أولاد و عائلات المسئولين الكبار بتلك الأموال في حين الكثير من الناس تتضور جوعا ولا يوجد قوت يومه [14].

3 – عدم تطبيق التشريعات والقوانين الرادعة وغياب المحاسبة والشفافية .

ان تراجع الدولة في تطبيق القوانين واتخاذ إجراءات رادعة وحازمة حول عمليات الفساد الكبيرة التي ظهرت للعيان ، وطي ملفات كبيرة لما يسمى بحيتان الفساد كناية لحجم الفساد، مما أدى إلى انتشار الظاهرة ،رافق ذلك تراجع ثقة الناس بالمؤسسات الحكومية والرقابية ،التي أصبحت بؤر فساد في بعض مفاصلها .

4 – كثرة الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في الحكومة .

تمادت الكثير من الجهات السياسية باستخدام مفردات توزيع المغانم أو تقاسم الكعكة وتولي كل حزب شؤون وزارة محددة من خلال المحاصصة، ساعد في انتشار الفساد بشكل كبير مع غياب المحاسبة وعدم كفاءة القيادات وسعي الجهات السياسية للدفاع عن ممثليها بالوزارات ، ومحاولة غلق ملفات الفساد بأي وسيلة بل حتى وصلت الأمور بغض الطرف عنها مقابل مساومات مالية كبيرة ،خاصة المؤسسات الكبيرة كالبنوك والمصارف والوزارات، يضاف لذلك سعي الكتل السياسية للحصول على أموال من خلال تشكيل لجان اقتصادية لتمويل حملاتها الدعائية وأحزابها .[15]

5-التدخلات الخارجية

احتلال القوات العسكرية الأمريكية والدول المتحالفة معها للعراق، والسيطرة على الكثير من المؤسسات وإدارتها من قبل سلطة الائتلاف سيئة الصيت وتشكيل حكومة هزيلة.

وبعد عملية الاحتلال تدخلت دول الجوار في العراق بشكل علني من خلال دعم الميليشيات المسلحة والفصائل وتجهزيهم بالأسلحة المتطورة خارج سيطرة الدولة، مما أسهم بضعف دور الدولة وغياب سلطة القانون وتشكلت عصابات للخطف والسلب والتفجير وزيادة عمليات المساومة والابتزاز .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

6- تراجع الوعي الديني والأخلاقي والوطني والغزو الفكري.

تردي الخدمات وسوء الإدارة سبب في انتشار الإمراض والفقر والعوز مما اثر على خروج البعض من المفاهيم القيم والأخلاق الدينية وضعف الحالة الوطنية وتراجع دور الشعب في رفض الفساد وأصبحت الناس تسعى للحصول على لقمة العيش بشتى الطرق غير المشروعة **المبحث الثاني** : آثار الفساد المالي والإداري في العراق.

اتساع ظاهرة الفساد وانتشار سلوكياته له آثار سلبية واسعة تشمل مجمل نواحي الحياة، وله آثار وضعية كبيرة وسوف يتم التركيز على الآثار المهمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أولا :- الآثار الاقتصادية

توجد علاقة عكسية بين الوضع الاقتصادي وانتشار سلوكيات الفساد بكل أشكاله ،وكلما كان الوضع الاقتصادي مستقر وله قدرة تنافسية خارجية يتقلص دور الفساد والعكس صحيح ، ويمكن القول إن آثار الفساد تنعكس على مؤشرات التنمية بشكل عام ومنها ما يلي.

1 – ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي وخروج رؤوس الأموال إلى الخارج ،مما اثر على تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة حدة البطالة والفقر .(16)

2- تراجع مستوى الخدمات بسبب تدني كفاءة الاستثمار العام ، وسوء استخدام الأموال ،وغياب المحاسبة بسبب الفساد ، مما أدى إلى ضياع الأموال الكثيرة التي كان من الممكن أن تستثمر في مشاريع مهمة استثمارية أو خدمية .

3 – زيادة حدة التضخم

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة كالاختلال الهيكلي ،والبطالة، والتضخم ، وزادت حدة المشاكل بعد عام 2003 لعدم وجود معالجات حقيقة وضمن مديات زمنية محدده وعملية، و تسلم الإدارات العليا من قبل أشخاص يمتلكون الكفاءة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وان زيادة عمليات الفساد والرشوة أسهمت بزيادة حدة التضخم من خلال قرارات بائسة بدأت منذ رفع الدعم عن المحروقات مما أدى

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إلى ارتفاع الأسعار بعد ان انتقل التأثير لكل القطاعات وعدم معالجة مشكلة الكهرباء رغم الإنفاق الكبير التي شهدتها خطة الوزارة والتفاوت الرواتب والأجور كل ذلك أدى إلى تراجع القيمة الحقيقة للدينار العراقي وسط دعم كبير أدى إلى استنزاف أموال طائلة .[17]

4 – سوء توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع .

5- تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم وعوائد الأملاك العامة[18].

6- زيادة أعداد العاطلين واستفحال مشكلة البطالة وارتفاع مستويات الفقر .

7 – زيادة المديونية الخارجية .

8- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

9 – اتخاذ قرارات أحادية وغير مدروسة وسيئة ومشوهه ، لها تأثير كبير بسبب الفساد للحصول على مكاسب شخصية .

10 – تدني مستوى التعليم وزيادة التسرب من المدارس .

11- امتناع الدول عن تقديم دعم ومساندة البلد بسبب الفساد وخوفا من هدر الأموال .

12 – هجرة الكفاءات وحملة الشهادات العليا ، بسبب انتشار حالات الابتزاز والرشوة وعدم فسح المجال للإبداع والتميز .

13- السماح لتدخلات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي وغيره ، في الشؤون الاقتصادية وفرض قيود على الاقتصاد .

14 – تراجع الأنشطة الاقتصادية وانهيار القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة ،لاعتمادها على خدمات أخرى باتت غير متوفرة .

15 – الاختلال الهيكلي والاعتماد على القطاع النفطي لتمويل الموازنة .

16 – انتشار عمليات التهريب واستيراد السلع الرديئة والمزيفة بكل الأشكال .

17 – انتشار السوق السوداء وتهريب العملة وتجارة المخدرات .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

18 – زيادة الإنفاق الحكومي باتجاه قضايا ثانوية تولدت نتيجة الفساد ،كالجرائم المختلفة والتي تحتاج الى الأمن مما أثقل كاهل الموازنة في النفقات الاستهلاكية.

19 – حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثيرات التي تؤديها القرارات غير المدروسة ،وانعكاسها على الأمور الاقتصادية لوجود ترابط بين الاستقرار الاقتصادي وبين القوانين والتشريعات ، فان أي حلقة تتأثر تؤدي إلى الجوانب الأخرى إن تندفع بنفس الاتجاه [(19)].

20 – ارتفاع تكاليف الخدمات العامة الضرورية المهمة والمرتبطة بحياة المواطنين .

ثانيا : – الآثار الاجتماعية للفساد في العراق .

يكون الأثر السلبي الأكبر على النواحي الاجتماعية ، من خلال تدمير القيم الأخلاقية التي ترتكز على الأمانة والصدق والتكافؤ في الفرص، وفي الحقوق والواجبات ويظهر اثر الفساد في المجتمع من خلال :

1 – ارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تعد إفرازات للفساد ،ستؤدي إلى انتشار المخدرات والجرائم كالتسليب والقتل والسرقة والتجارة بالبشر والزنا ، ولكل ذلك اثر مدمر على منظومة القيم الأخلاقية والتفكك الأسري .

2 – انهيار النسيج الاجتماعي وانتشار روح الكراهية والعنف وعدم احترام القانون ،والسلطات الحكومية وضياع هيبة الدولة، وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي ،وانتشار ظواهر النفاق والإساءة للآخرين .

3 – التفاوت في الدخول مما يولد نوع من الطبقية في المجتمع تؤدي إلى خلق فجوة بين أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى الانحلال والتفرقة [(20)].

4 – التجاوز على الأملاك العامة والأراضي ، مما يؤدي إلى تشويه صورة المجتمع والعيش في العشوائيات يؤدي إلى انتشار حالات الرذيلة والفساد الأخلاقي .

5 – اللجوء إلى الطرق غير المشروعة في الحصول على الأموال، قد تصل الى التآمر على البلد والدخول ضمن شبكات التجسس، والحرب والاقتتال الداخلي .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

6 – تدني مستوى التعليم من حيث النوع والجودة ، مع تخصيص ميزانيات كبيرة لان عمليات التعليم أساس لبناء القدرات البشرية فإذا أفسدت منظومة التعليم أدى إلى آثار كارثية مستقبلية في المجتمع .

7 – تراجع في المستوى الصحي والخدمات الصحية بشكل عام مما زاد في حالات الوفيات والإجهاض وانتشار الأمراض الفتاكة التي ألقت بضلالها على المجتمع [21].

ثالثا :- آثار الفساد على الجوانب الإدارية

1 – الإدارة الفاسدة يتولد منها سياسات غير متزنة وفاسدة ،وقرارات غير حكيمة وهدفها تحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة .

2 – تولي شخصيات غير كفوءة وغير نزيهة إلى المناصب العليا، من خلال دفع الرشاوى والابتزاز والتزوير والتخريب [22].

3 – تراجع في الأداء وغياب الشعور الوطني لدى الأفراد ،والتراخي وضعف الإنتاجية .

4 – عدم حفظ الأمانة وإفشاء أسرار المؤسسات، كتعبير عن الرفض لحالة الفساد وعدم أطاعة الأوامر .

رابعا :- آثار الفساد على الجوانب السياسية

1 – تراجع مكانة الدولة دوليا، وضعف دورها الإيجابي في الساحة الدولية .

2 – عدم احترام حقوق المواطنين في البلدان الأخرى ، وزيادة التجاوزات غير المبررة .

3 – انتهاك حقوق البلد دوليا والتدخل في شؤونه الداخلية وعلى كافة المستويات .

4 – انتشار شبكات التجسس والمنظمات الإرهابية الدولية المدعومة من دول أخرى .[23]

المبحث الثالث : إستراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في العراق

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

نتيجة لاتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتشعب سلوكياته ، وأصبحت من التحديات الكبرى التي تقف عائق أمام بناء الدولة على أسس صحيحة ،والنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ، لذلك يتطلب آمر مكافحة الفساد وضع إستراتيجية متكاملة، تتوزع من خلال الأدوار على كل الجهات والمؤسسات كل حسب دوره ،على أن تكون الإجراءات استثنائية وضمن سقوف زمنية محددة ومن أهم الخطوات التي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :

أولا : السعي لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد Good governance

يعد الحكم الرشيد أو الصالح كما يسميه البعض من أهم الأسس التي يجب أن تعتمد لغرض مكافحة الفساد بكل أشكاله إذ أن مبادئ الحكم الرشيد تهدف لتعزيز ودعم رفاه الإنسان ،ويشمل القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم وقدرة الحكومة على إدارة الموارد، وتنفيذ السياسات الفاعلة لتحقيق الأهداف العامة وكذلك احترام كل المواطنين والحكومة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية ، ويضم الحكم الرشيد ثلاث أبعاد أهمها البعد السياسي والتقني والبعد الاقتصادي ويتكون الحكم الرشيد من جميع المؤسسات في المجتمع والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أن الحكم الرشيد يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية ومن اجل أن مواجهة تحدي الفساد لابد من الاعتماد على مرتكزات وتحديد أهم عناصر الحكم الرشيد والسعي الحثيث لتنفيذها .[24]

1 – النهوض بالعامل البشري :

عملية الاستثمار في الموارد البشرية أصبح ضرورة لخلق قيمة مضافة ،ولم تعد تكلفة اجتماعية ،وبالتالي يمكن أن يسهم في تحقيق ناتج وطني، ومن أولى مجالات الاستثمار هو التعليم والتدريب ،ولان الإنسان هو هدف التنمية الأساس وأداتها والمحور الذي ترتكز التنمية عليه .

2 – الاستقرار السياسي :

من متطلبات الاستقرار السياسي الضروري الذي يسهم في إيجاد بيئة مناسبة للشروع بالتمنية ، والتخلص من الظواهر السلبية ، هو زيادة المشاركة الشعبية في اختيار الحكومة وبالوسائل الديمقراطية،

وكذلك احترام القانون والتبادل السلمي للسلطة .[25]

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

3 – تقريب وإشراك المواطنين في الإدارة:

يمكن أن يسهم مشاركة وتقريب المواطنين في صنع القرار والأمور الإدارية في تحجيم الفساد إلى حدوده الدنيا ويتم ذلك من خلال تحسين التنظيم الإداري والعمل بمبدأ اللامركزية الإدارية ، ودعم مفهوم الرقابة ، وتسهيل مهام الجهات الرقابية، وإيجاد جهاز أداري قادر على تلبية حاجات الجمهور من خلال التدريب والتعليم، ومن حق المواطن الاطلاع على الأداء الحكومي ،وعقد لقاءات حوار مفتوح مع الجماهير .

4 – ترسيخ مفاهيم الديمقراطية :

عملية خلق مجتمع مؤمن بالديمقراطية الحقيقية المبنية على أسس المشاركة وتكافؤ الفرص ،وتمثيل لكافة فئات الشعب في الحكومة ،وممارسة الحقوق الدستورية بحرية وتفاعلية، سيؤدي ذلك إلى تولي ممثلين حقيقيين للشعب فضلا عن تمكين الشعب من أبداء الرأي ومسائلة الممثلين لصالح الحكومة.

5 – بناء مجتمع مدني فعال:

منظمات المجتمع المدني الفعالة والحيوية قادرة على تحشيد المواطنين الى العمل الطوعي، والمشاركة في التمنية ،ومشاركة تلك المنظمات في المراقبة ورسم الخطط ،ولذلك اثر كبيرا في تقليص فجوة الفساد ،ويتم ذلك من خلال دعم للمجتمع المدني بشكل عام ،والمنظمات المختصة لبناء القدرات البشرية بشكل خاص .

6 – تطوير القطاعات الخاصة

تطوير القطاع الخاص ونموه من خلال توفير البيئة المناسبة وتقديم الدعم له ،وخلق نوع من الشراكة مع القطاع العام للقيام بالمشاريع الكبيرة لخدمة التنمية ،وجعل الدور بينهما تكميلي وليس تقاطع .

7 – تفعيل دور اللامركزية الإدارية :

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

لابد من إعطاء دور للقيادات الإدارية على مختلف مستوياتها من ممارسة دورها، وإعطائها صلاحيات كل حسب تخصصه لإدارة المستوى الذي يديره بصلاحياته وإمكانياته على وفق القانون، وعدم سلب ذلك الحق وجعل الإدارة جامدة ومرتبطة بالمركز، مما يقلل ثقة المواطن بالمستويات الدنيا.

8 – الملاحقة الجزائية لعمليات الفساد:

احد الوسائل المهمة في مكافحة الفساد ،الملاحقة الجزائية المستمرة للمرتكبين ،من خلال تجريم القوانين للفاسدين وتقديمهم للمحاكم من اجل تطبيق القوانين الصارمة، من اجل الردع، والبدء بالقضايا الكبرى في الفساد والجهات الإدارية العليا ومعاقبتهم ، وبث هاجس الرقابة الجدية والقرارات الرادعة ،وذلك يعتمد على كفاءة السلطات القضائية واستقلالها ، والفصل بين السلطات .

9 –نشر ثقافة مبدأ الشفافية :

ويقصد بذلك العمل في العلن، وان تعكس كل المؤسسات الحكومية والمرافق العامة والقطاع الخاص ما يدور في داخلها ، وتعمل بوضوح وتكون الإجراءات والحقائق متاحة لكل معني، ويشمل ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنقابات ، والابتعاد عن الأعمال المشبوهة والصفقات التي تثار حولها الشكوك .

10 – اختيار أصحاب الكفاءات والتخصص في مجالاتهم :

أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وحسب الكفاءة والخبرة والشهادة والتخصص بعيدا عن المحاصصة والمحسوبية والعلاقات والرشاوى .

11 – مراجعة التشريعات والقوانين :

يجب ان تكون التشريعات والقوانين لصالح الشعب ،ولتحقيق مصالحه وتوفير الرفاهية من خلال

ا – منح المواطن حقوقه في العيش الكريم والسكن والملبس والمأكل، ومن خلال مستويات الأجور والرواتب المجزية وتقديم الخدمات العامة .

ب – توفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وغيرها ،وبما يناسب الأعداد السكانية .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ج – ضمان حقوق المتقاعدين وذوي الشهداء والأيتام والأرامل، والاهتمام بهذه الفئات التي تحتاج الى دعم ورعاية بشكل مضاعف .

12 – تفعيل دور الأعلام الرقابي بشتى الميادين .

13 – تطوير العمل الرقابي وجهات المسائلة ومنع أبدية الإدارات

14 – تنشيط الإجراءات الإدارية للمعاملات واستخدام مبدأ المنفذ الواحد.

15 – توفير فرص العمل التي تضمن العيش الكريم ومحاربة البطالة والفقر .

ثانيا : تعديلات الموازنة العامة :

يقوم مبدأ الموازنة العامة الحالي على السعي لتحقيق الإيراد دون وضع أسس للتخطيط المتوسط وبعيد المدى وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، بسبب الهدر وعدم استخدام مبدأ الكفاءة الاقتصادية ولذلك يتطلب الأمر

1 – تشكيل جهة خاصة معنية بإعداد الموازنة ، وبالاعتماد على المعلومات وبشكل شفاف يسمح للسلطات الرقابية والمواطن معرفة وجه صرف الأموال .

2 – إتاحة الفرصة لديوان الرقابة المالية والمؤسسات الرقابية الأخرى مراقبة إيرادات الدولة، وموارد صرفها من اجل اكتشاف مكامن الخلل ومناطق الفساد .

3 – توجيه كافة الإيرادات كالضرائب والرسوم و الأرباح وعوائد الدولة الى الخزينة، وعدم تخصيص جزء منها إلى النفقات اذ لم تثبت بالموازنة ، خاصة بعد المصادقة على الموازنة ،ودراسة العقود والاتفاقيات المتعلقة بالمشاريع الكبيرة لمعرفة أماكن الهدر ومواجه الفساد فيها، وضرورة إصلاح نظام العقود والمشتريات الحكومية ومن خلال منح العقود على أساس المنافسة والكفاءة .[26]

رابعا : مكافحة عمليات غسيل الأموال:

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

هناك أهمية قصوى لتتبع ومعرفة حركة الأموال العابرة للحدود ،ومعرفة مصادرها والحسابات المصرفية المرتبطة بها ، وممارسة عمليات غسيل الأموال ،وتدخل البنك المركزي بعمليات وتفعيل دور الجهات المراقبة لغسيل الأموال .[27]

خامسا : القضاء على تهريب النفط :

عمليات التهريب والتخريب التي تطال القطاع النفطي الذي يعد الشريان الأساس للاقتصاد تؤثر بشكل كبير على نشر الفساد الإداري والمالي، ومن خلال الأموال الضخمة التي يحصل عليها المهربون وتطوير القوة الأمنية المسئولة عن ذلك وتجهيزها بمعدات ووسائل متطورة.

سادسا : أجراء أصلاح مؤسسات الدولة

من خلال إصلاح شامل وإجراءات إدارية فاعلة ،أذ لابد من تقليل الروتين والبيروقراطية وتقليل الاعتماد على المراكز في اتخاذ القرارات بل أعطاء صلاحيات للدوائر الفرعية ،واستبدال اللجان والإدارات بشكل دوري.

سابعا : الإصلاح الاقتصادي من اجل مواجهه الفساد

من خلال اتخاذ إجراءات عامة وشاملة لما ياتي:

1 – تطوير وتحسين النظام الضريبي ويتم باتخاذ الخطوات التالية :

ا – إعادة النظر في القوانين وخاصة في سعر الضريبة التصاعدية حسب المادة (13) من الفقرة (1) من قانون ضريبة الدخل ذي الرقم (113) في سنة 1982 وتعديلاته في عام 2004 لأنه يسهم بالتهرب الضريبي .

ب – التشديد على نظام العقوبات مثل المادة (56) الفقرة (1) و (57) و(58) من قانون الدخل (113) لعدم جدواها واستبدالها بأحكام أخرى .

ج – توضيح وتبسيط القوانين وإعلانها لتكون بمتناول المكلفين والقيام بحملات توعية ، وتشديد الرقابة على الجهات الضريبية ،وعدم إعطاء صلاحيات للمخمن بالتلاعب .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

د – إعادة النظر في سلم الرواتب للدوائر الضريبية كافة ، وإعطائهم حقوق تمنع من السرقة والتلاعب .

2 – تعديل وإصلاح نظام الكمارك.

من القنوات المهمة التي تشارك في عملية التنمية إدارة الكمارك، لأنها تتعامل بشكل مباشر مع التجارة الخارجية ،لذلك يتطلب إصلاح المؤسسات المرتبطة بالكمارك وتقليص حجم الفساد الذي ينخر كل مفاصلها ومن أهم الخطوات :

1 – تعديل بعض النصوص القانونية الضعيفة الخاصة بقانون (23) لسنة 1984 وكذلك قانون 54 لسنة 2004

ب – وضع الأسس لنظام كشف الجرائم الاقتصادية المختلفة ، ووضع وسائل دفاعية لحماية الاقتصاد .

ج – التنسيق المباشر مع الجهات الساندة لعمل الكمارك ،مثل قوات الحدود وخفر السواحل والصحة وتفعيل التفتيش والسيطرة النوعية ،ومبدأ الشفافية وتفعيل المحكمة الكمركية واتخاذ الإحكام الرادعة ،وتزويدها بأجهزة الكشف والتلاعب بالبضائع ،وتحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسات ،وتحديد الصلاحيات ومراجعة القوانين وتشخيص مواطن الخلل، ومناطق الفساد من خلال استخدام أنظمة الحكومة الالكترونية ،وكذلك الحوكمة الإدارية وتفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المؤسسات وجعله شريكا للقطاع العام .[33]

الاستنتاجات والمقترحات

أولا : الاستنتاجات

1 –إثبات فرضية البحث اذ اتضح من مجريات البحث ان الفساد الإداري والمالي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتزايده بعد عام 2003 بسبب احتلال العراق ،وتراجع دور المؤسسات الرقابية وشيوع مبدأ المحاصصة المقيتة ،وعدم استخدام الوسائل الرادعة حتى أصبح. العراق ثالث دولة في العالم في تفشي الفساد

2 – للفساد الإداري والمالي آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مدمرة ولها امتدادات وتشعبات كبيرة لذا فأن المعالجات تحتاج إلى خطط وجهود كبيرة ،لان منظومة الفساد دمرت الوضع الاقتصادي العراقي، وتعطيل عملية التنمية وتهديد القيم المجتمعية وغيرها .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

3 – ضعف الأجهزة الرقابية وعدم اتخاذ الإجراءات الرادعة باتجاه قضايا الفساد الكبرى ،من قبل المستويات العليا في الإدارة الحكومية كان له الدور في انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتراجع ثقة الناس بالإدارة الحكومية ،مما يجعل الناس تعزف عن التطبيق والالتزام بالقوانين والاتجاه نحو استخدام الطرق الغير شرعية للاسترباح ولانجاز المعاملات .

4 – سوء توزيع الثروة والتفاوت في الأجور وانتشار البطالة والفقر ،وقضايا الفساد الكبرى في المستويات الإدارية العليا للحكومة من أهم أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي .

5 – أدى انتشار الفساد المالي والإداري إلى تدمير المنظومة القيمة والأخلاقية والدينية للمجتمع ، وأصبح ينظر إلى الفساد حالة اعتيادية، بعد أن كان من المعيب والحرام أن يسلك الإنسان طريق الفساد المالي والإداري ،بل كان المجتمع يرفض هذه الأساليب ويصبح الشخص منبوذا إلا أن الوقت الراهن أصبح يتفاخر بالفساد وحتى المال الحرام .

6 – للوضع الاقتصادي اثر كبير على تحجيم الفساد الإداري والمالي، وهناك علاقة عكسية بين الوضع الاقتصادي وانتشار الفساد .

ثانيا : التوصيات

على ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل لها البحث يعطي البحث ما يأتي:

1 – وضع إستراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الفساد بكل إشكاله الإداري والمالي والسياسي ،وضمن مدد زمنية محددة ،وتخصص لها عملية تمويل استثنائية، وتوزيع الأدوار على الجهات المعنية لتنفيذ تلك الإستراتيجية، على أن يرافقها حملة توعية وأعلام مكثف .

2 – على الحكومة السعي الجاد والسريع لمعالجة أسباب ومولدات الفساد، وهي البطالة ،والفقر، وتحسين ظروف المعيشة للمجتمع ورفع المستوى الاقتصادي للبلد ،من خلال تطوير البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية ،وتوفير العيش الكريم وكما كفله الدستور العراقي .

3 – أصلاح القضاء وتعديل المواد القانونية المرتبطة لتجريم مرتكبي الفساد والسرقة، واستخدام وسائل الأعلام لتوجيه الأنظار حول مرتكبي الفساد، ومن أهم القضايا هو استقلال القضاء ،وعدم التأثير عليه وتوجيه الدعم له. 4 – استخدام الوسائل الفعالة لمتابعة الفساد كالأجهزة

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المتطورة لكشف التلاعب والتزوير في المنتجات واستخدام التقنيات الإدارية والعلمية ،وعدم الاعتماد على القضايا التقليدية ،،وإقامة الندوات والحوارات لمنع الفساد مسبقا

وليس نصب الفخ لمرتكبي الفساد حتى يشعر المعني بوجود جهات رقابية فعالة تقوم بالمتابعة .

5 – تشكيل فرق متخصصة لمتابعة جرائم الفساد الكبرى ،وإعطائها صلاحيات واسعة، وتوفير الحماية القانونية لاتخاذ الإجراءات الرادعة بشكل سريع ،دون تأثير أي جهة سياسية او حكومية وتبدأ من أعلى قمة هرم السلطة. 6 – تنويع وسائل الرقابة وتعددها وإشراك الأعلام ومنظمات المجتمع المدني بل المجتمع بشكل عام من خلال اللجان الرقابية المشتركة واستخدام مبدأ الثواب والعقاب، وشمول كل مؤسسات الحكومة (القطاع العام والقطاع الخاص) بإجراءات مكافحة الفساد بشكل جدي وفعال.

7- تعديل قانون الانتخابات بما يضمن وصول الشخصيات المستقلة للبرلمان ، وتعديل فقرات الدستور بما يتلاءم مع المتغيرات على ارض الواقع.

الهوامش

1- صبري محمد خليل،مفهوم الفساد وتعريفه وأسبابه ووسائل المكافحة ،إصدارات جامعة الخرطوم ، السودان ،2019 ص17.

2- ياسر بركات الوائلي ،الفساد الإداري وأسبابه ، مجلة النبأ العدد 80 ،كانون الثاني ،2006 متاح على الموقع. www.annubaa.org

3- مجموعة خبراء ، منظمة الشفافية العالمية – تقرير الفساد العالمي 2007، العبيكان للطباعة والنشر و التوزيع ، الرياض ص 7.

4- مدحت القريشي ،الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل المكافحة،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد ،المجلد الثالث ،العدد 17 ،2018 ص2.

5- رحيم حسن العكيلي ، الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط1 ،بغداد، 2019ص1.

6-العكيلي ،المصدر نفسه ، ص 7.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

7- تغريد داود سلمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي أسبابه أنواعه وسبل معالجته،2015مجلة الغريب للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق ص4.

8- نبيل جعفر عبد الرضا، برنامج عمل وطني لتطوير الاقتصاد العراقي ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، ط1، 2019، البصرة ص 6.

9- مجلة المستقبل العربي محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ،مركز الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ص 12.

10-العكيلي ،مصدر سابق ،ص 7.

11- نصيف جاسم العبادي،الدور التنموي للتغييرات السياسية في العراق للمدة 2003-2012 ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،جامعة البصرة ص 21.

12- زورال يوسف ،الحكم الرشيد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التيسير ،جامعة لخضر باتنه ، 2012 ص73.

13-العبادي ،مصدر سابق ،ص 22.

14- احمد جاسم محمد ، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم الرشيد وأثرها على النمو الاقتصادي في العراقة،مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 19 ،البصرة ،2011 ص 36.

15- عبد الرضا، مصدر سابق، ص13.

16- محمد ، مصدر سابق،ص 17.

17- داوود،مصدر سابق ،ص25 .

18- مايكل جونسون، الفساد نظرة عامة،متاح على الموقع الالكتروني http:usinfoistate.gov- usifo

19- الشفافية، مصدر سابق ، ص12 .

20- داوود،مصدر سابق ،ص 18.

21- يوسف ،مصدر سابق ،ص 7.

22- العكيلي ،مصدر سابق، ص 8.

23- مايكل جونسون، الفساد نظرة عامة،متاح على الموقع الالكتروني http:usinfoistate.gov- usifo

24-العبادي، مصدر سابق، ص36 .

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

25- العكيلي ، مصدر سابق، ص 9.

26- أكرم اسود، الديمقراطية والحرية وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية متاح على الموقع الالكتروني

Minbar alhurriyya.org\index archives\5099

27- البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم 2011 الصراع والأمن والتنمية ، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة ،الطبعة العربية ، واشنطن ص 66.

28- عبد فالح العدواني الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في الكويت ،مجلة النهضة ،القاهرة ،العدد الرابع 2009ص 33.

المصادر

1- أكرم اسود، الديمقراطية والحرية وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية متاح على الموقع الالكتروني

Minbar alhurriyya.org\index archives\5099

2- احمد جاسم محمد ، مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم الرشيد وأثرها على النمو الاقتصادي في العراقة،مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 19 ،البصرة ،2011 .

3- البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم 2011 الصراع والأمن والتنمية ، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة ،الطبعة العربية ، واشنطن.

4-تغريد داود سلمان داود، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي أسبابه أنواعه وسبل معالجته،2015مجلة الغريب للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق،السنة الحادية عشر ،المجلد 33،2015 ،كربلاء.

5- رحيم حسن العكيلي ، الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته، دار الحكمة للطباعة والنشر، ط1 ،بغداد، 2019.

6- زورال يوسف ،الحكم الرشيد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التيسير ،جامعة لخضر باتنه ،2012.

7- صبري محمد خليل،مفهوم الفساد وتعريفه وأسبابه ووسائل المكافحة ،إصدارات جامعة الخرطوم ، السودان ،2019.

8- عبد فالح العدواني الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في الكويت ،مجلة النهضة ،القاهرة ،العدد الرابع 2009.

ISSN:2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

9- مايكل جونسون، الفساد نظرة عامة،متاح على الموقع الالكتروني http:usinfoistate.gov- usifo

10- مجموعة خبراء ، منظمة الشفافية العالمية – تقرير الفساد العالمي 2007، العبيكان للطباعة والنشر و التوزيع ، الرياض .

11- محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ،2004.

12- مدحت القريشي ،الفساد الإداري والمالي في العراق أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل المكافحة،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد ،المجلد الثالث ،العدد 17 ،2018.

13- نبيل جعفر عبد الرضا، برنامج عمل وطني لتطوير الاقتصاد العراقي ، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، ط1، 2019، البصرة.

14- نصيف جاسم العبادي،الدور التنموي للتغييرات السياسية في العراق للمدة 2003-2012 ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،جامعة البصرة .

15- ياسر بركات الوائلي ،الفساد الإداري وأسبابه ، مجلة النبأ العدد 80 ،كانون الثاني ،2006 متاح على الموقع. www.annubaa.org